

Distr.: General
17 August 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 17 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، دون رادع وبتشجيع من صمت المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، موجة القتل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويستهدف الجنود والمستوطنون الإسرائيليون المدنيين الفلسطينيين بعنف، بمن فيهم الأطفال، دون أي ذرة من الندم أو الخوف من العواقب، حيث لا يزال كل مكون من مكونات هذا النظام الاستعماري الاستيطاني ونظام الفصل العنصري - من الحكومة الإسرائيلية إلى الجيش الإسرائيلي إلى ميليشيات المستوطنين - يتهرّب من المساءلة.

ومنذ رسالتي الأخيرة، فقد الميز من الشباب والأطفال الفلسطينيين أرواحهم بسبب هذا الاحتلال غير المشروع. وتشمل الخسائر البشرية في الآونة الأخيرة ما يلي:

17 آب/أغسطس: داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدينة جنين بعنف مرة أخرى، مما أسفر عن مقتل فلسطيني، يدعى مصطفى الكستوني، البالغ من العمر 32 عاماً، وقد أطلقت النار على رأسه وصدره وبطنه. كما أصيبت امرأة فلسطينية تعمل ممرضة في الهجوم بجروح ناجمة عن إطلاق النار على صدرها وبطنها

15 آب/أغسطس: شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارة عسكرية أخرى على مخيم عقبة جبر للاجئين في مدينة أريحا، مما أسفر عن مقتل فتى فلسطيني، يُدعى قصي عمر محمد سليمان، 16 عاماً، وشاب يُدعى محمد نجوم، 25 عاماً. وكان قصي على دراجته النارية على بعد نحو 50 متراً من المكان الذي انتشرت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلية عندما أطلق الجنود الذخيرة الحية عليه وعلى فلسطينيين آخرين في مكان قريب. وأصيب قصي بطلق ناري في صدره ونزف لمدة



15 دقيقة تقريبا قبل أن يتسنى إجلاؤه، وتوفي بعد ذلك بوقت قصير. وقتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 11 فلسطينيا في مخيم عقبة جبر منذ مطلع العام، فيما تواصل إسرائيل هجوما على المخيم وسكانه

10 آب/أغسطس: اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية قرية زواتا بالقرب من نابلس، مما أسفر عن مقتل أمير أحمد خليفة، البالغ من العمر 23 عاما، بإطلاق الذخيرة الحية على رأسه وظهره، وهو ما يرقى إلى إعدام خارج نطاق القانون

7 آب/أغسطس: توفي فتى فلسطيني يدعى رمزي فتحي عبد الرحمن حامد، يبلغ من العمر 17 عاما، متأثرا بجروحه التي أصيب بها بعد أن أطلق حارس مستوطنة إسرائيلي النار على السيارة التي كان يستقلها رمزي وأصدقاؤه من مسافة نحو 10 أمتار (33 قدما)، مما أسفر عن إصابة رمزي في صدره وبطنه، في 2 آب/أغسطس بالقرب من قرية سلواد

6 آب/أغسطس: نصب جنود إسرائيليون كمينا لمركبة وهاجموها على مقربة من قرية عرابية، بالقرب من جنين، وأطلقوا أكثر من 100 رصاصة وقتلوا ثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفل، يُدعى براء أحمد فايز القرم، البالغ من العمر 16 عاما، إلى جانب نايف أبو صويص، البالغ من العمر 26 عاما. وصارت قوات الاحتلال الإسرائيلية جثث الفلسطينيين القتلى الثلاثة، بمن فيهم براء.

وفي غياب أي شكل من أشكال الحماية الدولية، فإن تعرض الأطفال، بصفة خاصة، لوحشية قوات الاحتلال الإسرائيلية وعصابات المستوطنين، أخذ في الازدياد على نحو حاد. ووفقا للمنظمة غير الحكومية "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال"، فقد قتل 41 طفلا فلسطينيا في عام 2023 وحده، حيث أطلق الجنود والمستوطنون النار على 33 طفلا فلسطينيا وقتلواهم؛ وقُتل طفل فلسطيني في غارة موجهة بطائرة مسيرة في الضفة الغربية؛ وقُتل 6 أطفال فلسطينيين في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/مايو 2023. وتوفي طفل فلسطيني يبلغ من العمر 10 أعوام متأثرا بجروح أصيب بها في العدوان الإسرائيلي على غزة في آب/أغسطس 2022. ومع ذلك، لا تزال إسرائيل وقوات الاحتلال التابعة لها محذوفة بشكل غير منطقي من قائمة المنتهكين الدائمين لحقوق الطفل، مما يُفاقم التهرب من المساءلة.

وإضافة إلى القتلى، لا يزال المدنيون الفلسطينيون يصابون أيضا، والعديد منهم بإصابات خطيرة، في هجمات يشنها الجنود والمستوطنون الإسرائيليون. وبحسب ما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصابت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن 276 فلسطينيا، من بينهم 60 طفلا، بجروح، وذلك في غضون أسبوعين فقط في الفترة من 25 تموز/يوليه إلى 7 آب/أغسطس. وبالأمر وحده، أصيب 85 فلسطينيا بجروح في غارة عسكرية إسرائيلية على مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس، من بينهم 8 أشخاص أصيبوا بالذخيرة الحية. وبذلك يصل مجموع الفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح منذ مطلع عام 2023 إلى ما يزيد على 700 شخص، ويعاني العديد منهم من إصابات وإعاقات مدى الحياة نتيجة لذلك.

وتتزايد وتيرة وشدة هجمات المستوطنين على وجه الخصوص، حيث يزداد السكان المستوطنون الذين نقلوا على نحو غير مشروع إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، جرأة أكثر من أي وقت مضى بسبب الحكومة الإسرائيلية المتطرفة ووجود مستوطنين في أعلى صفوفها يواصلون تقديم المساعدة والتحريض بشكل مباشر وغير مباشر إلى عصابات وميليشيات المستوطنين، كما يتضح من القرار الذي اتخذ مؤخرا بتخصيص ملايين الدولارات الإضافية لما يسمى بالمراكز الاستيطانية التي أقيمت بشكل غير قانوني

على أرض فلسطينية. وكما ذكر مؤخرا المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ينس لايركه: "في الأشهر الستة الأولى من عام 2023، سجلت الأمم المتحدة 591 حادثة متعلقة بالمستوطنين أسفرت عن وقوع إصابات وسط الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بالملكات أو كليهما ... والتجمعات الرعوية الفلسطينية معرضة بشكل خاص لهذه الأنشطة الاستيطانية وغيرها. وفي هذا العام والعام الماضي، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تشريد ما لا يقل عن 399 شخصا بسبب العنف المستوطنين، من سبعة تجمعات رعية فلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وثلاثة من هذه التجمعات خالية الآن تماما".

ويشمل ذلك تجمع رأس التين الرعوي، الذي يضم 89 فلسطينيا، من بينهم 39 طفلا، أُجبروا على تفكيك مبانيهم السكنية وسبل عيشهم والانتقال إلى مكان أكثر أمانا. وإثر حرمانهم من الحماية، تركوا منازلهم بسبب مضايقات المستوطنين وعنفهم المتواصل الذي أعقب إنشاء ما يسمى بـ "البؤر الاستيطانية الزراعية" الجديدة، حيث استولى المستوطنون عنوة على أراضي الرعي وكروم العنب التابعة للتجمع تحت أنظار قوات الاحتلال الإسرائيلية. وهذا مثال صارخ آخر على مخطط إسرائيل الاستعماري الاستيطاني الرامي إلى التطهير العرقي للأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين والاستعاضة عنهم بمستوطنين يهود في محاولة صارخة لاستعمار أرضنا وضمها، مما يُشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وإذ يستعد مجلس الأمن للاجتماع في 21 آب/أغسطس لتناول قضية فلسطين مرة أخرى، فإننا نحض على النظر بجدية وصراحة في مسؤولياته عن مواجهة هذا الوضع غير المشروع. والسماح بالتعامل مع هذا الوضع على أنه مسألة روتينية، في حين تتعرض حياة الملايين من المدنيين للخطر وتتسبب حكومة الفصل العنصري الإسرائيلية المتطرفة آفاق السلام العادل، ليس إهمالا فحسب، بل إنه أمر ياباه الضمير. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب باحترام سيادة القانون وأن يتوقف عن إعفاء إسرائيل من المسؤولية عن انتهاكاتها. وعليه، فإننا نكرر دعوتنا إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، وفقا للقانون الدولي، لمحاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني وضمان حمايته إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل يفي بما له من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف ويضمن له الحرية والكرامة اللتين حرم منهما لفترة طويلة جدا.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائلنا الـ 799 المتعلقة بالظلم التاريخي المستمر ضد الشعب الفلسطيني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 5 آب/أغسطس 2023 (A/ES-10/947-S/2023/584)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم